العدد ٣٢
السنة ٢٠٢٦

مجلة كلية القانون والعلوم السياسية
The College of Law and Political Science Journal

مقال مراجعة موضوع:

إصلاح الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المنقسمة

عبدالكريم قيس عبدالكريم(*)
(*) مدرس مساعد - كلية القانون والعلوم السياسية - الجامعة العراقية abdulkarim.q.abdulkarim@aliraqia.edu.iq

هذا البحث مفتوح الوصول ويعمل وفق (نسب المشاع الإبداعي) (نَسب المُصنَّف-غير تجاري-منع الاشتقاق ٤,٠ دولي)
يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر (Copyright) لأعمالهم المنشورة في المجلة، مع منح المجلة حق النشر الأول وذلك حسب سياسات المجلة
نسخة المجلة المنشورة هي النسخة الرسمية المعتمدة لأغراض التوثيق والاستشهاد العلمي
المجلة مؤرشفة في مستوعب المجلات العراقية المفتوحة
للمزيد من المعلومات مراجعة الروابط من خلال الضغط على الشعارات ادناه

Issue 32
Year 2026

مجلة كلية القانون والعلوم السياسية
The College of Law and Political Science Journal

Topic review article:

Repairing consensual democracy in divided societies

Abdulkarim Qais Abdulkarim(*)
(*)Assistant Lecturer - Aliraqia University – College of Law and Political Science
abdulkarim.q.abdulkarim@aliraqia.edu.iq

This article is open access and licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License (CC BY-NC-ND 4.0).
Authors retain the copyright to their works published in the journal، while granting the journal the right of first publication according to the journal's policies.
The published version of the journal is the official version authorized for documentation and scholarly citation purposes.
The journal is archived in the Iraqi Open Access Journals database.
For more information، please refer to the links by clicking on the logos below.

المقدمة

تمثل إدارة الانقسام المجتمعي أحد أكثر التحديات تعقيدًا في بناء الأنظمة السياسية المستقرة، لا سيما في الدول التي تتسم بتعدد إثني أو طائفي أو قومي عميق. وفي هذا السياق برزت الديمقراطية التوافقية بوصفها نموذجًا مؤسسيًا يهدف إلى منع هيمنة الأغلبية وضمان مشاركة المكونات الرئيسة في السلطة. وقد ارتبطت هذه النظرية بأعمال عالم السياسة الهولندي (ارند ليبهارت) الذي قدمها كصيغة بديلة عن الديمقراطية الأكثريّة في المجتمعات المنقسمة.

غير أن التطبيق العملي لهذا النموذج في عدد من الدول ما بعد النزاع أفرز إشكالات نظرية ومؤسسية، أبرزها تجميد الهويات الفرعية، وتحول تقاسم السلطة إلى محاصصة دائمة، وإضعاف مبدأ المساءلة الديمقراطية. وعليه، يطرح هذا المقال سؤالًا محوريًا: هل تكمن أزمة الديمقراطية التوافقية في بنيتها النظرية أم في آليات تطبيقها؟ وهل يمكن إصلاح النموذج دون التخلي عنه؟ يسعى المقال إلى مراجعة الاتجاهات النظرية والنقدية المتعلقة بالديمقراطية التوافقية، وتصنيف أبرز الانتقادات الموجهة لها، ثم تقديم إطار إصلاحي مقترح. واختبار الفرضية القائلة إن الخلل يرتبط بجمود آليات التوافق لا بجوهر الفكرة.

أولًا: الأسس النظرية للديمقراطية التوافقية

انطلقت نظرية الديمقراطية التوافقية من محاولة تفسير استقرار بعض الديمقراطيات الأوروبية رغم انقساماتها العميقة. وقد حدد ليبهارت أربعة أعمدة أساسية لهذا النموذج:

الائتلاف الكبير: إشراك ممثلي المكونات الرئيسة في الحكومة.

الفيتو المتبادل: منح كل مكوّن حق الاعتراض لحماية مصالحه الحيوية.

النسبية: اعتماد التمثيل النسبي في توزيع المقاعد والمناصب.

الاستقلال القطاعي: منح الجماعات قدرًا من الحكم الذاتي في شؤونها الثقافية أو الإدارية.

يقوم النموذج على افتراض أن النخب السياسية قادرة على التعاون وتغليب منطق التسوية على الصراع الصفري، بما يضمن الاستقرار ويمنع الانزلاق إلى العنف. وبذلك، يقدّم التوافق بديلاً عن مبدأ حكم الأغلبية في المجتمعات المتجانسة.

ثانيًا: الاتجاهات النقدية في الأدبيات

مع توسع تطبيق النموذج في سياقات ما بعد النزاع، تصاعدت موجة نقدية يمكن تصنيفها في ثلاثة اتجاهات رئيسة:

١-النقد البنيوي

يرى هذا الاتجاه أن الديمقراطية التوافقية تُعيد إنتاج الانقسام بدل تجاوزه، لأنها تقوم على الاعتراف المؤسسي بالجماعات الفرعية ككيانات سياسية ثابتة. وبدل أن تخلق هوية وطنية جامعة، فإنها تعزز منطق "التمثيل الطائفي" وتُرسّخ حدود الانقسام داخل النظام السياسي نفسه.

٢-النقد المؤسسي

يركز هذا الاتجاه على الأداء الوظيفي للنظام، مشيرًا إلى أن تعدد مراكز الفيتو يؤدي إلى بطء اتخاذ القرار، ويفتح المجال أمام الشلل الحكومي. كما أن الحكومات الائتلافية الواسعة تُضعف آليات المعارضة البرلمانية، مما يقلل من مستوى المساءلة.

٣-النقد الوظيفي

يذهب هذا الاتجاه إلى أن المشكلة الأساسية تكمن في غياب آليات التحول التدريجي من التوافق إلى الاندماج. فالنموذج صُمم كصيغة انتقالية، لكنه في بعض الحالات تحوّل إلى بنية دائمة، ما حال دون تطور الحياة الحزبية العابرة للهويات.

وعلى سبيل المثال النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، اعتمد في صيغة تقاسم السلطة بوصفها آلية لضمان تمثيل المكونات الرئيسة ومنع عودة الاستبداد. وقد أسهم هذا الخيار في تخفيف مخاوف الإقصاء خلال المرحلة الانتقالية، لكنه مع مرور الوقت اتخذ طابعًا بنيويًا ثابتًا.

يمكن ملاحظة ثلاث ظواهر رئيسة:

أ-تحول التوافق إلى قاعدة غير مكتوبة لتوزيع المناصب العليا.

ب-توسع منطق المحاصصة ليشمل المستويات الإدارية.

ت-ضعف تطور أحزاب سياسية عابرة للانقسام الهوياتي.

وعلى ضوء ذلك ، لا يشير هذا الواقع إلى فشل مبدأ التوافق بحد ذاته، بل إلى غياب آليات إصلاحية تُبقيه إطارًا مرنًا قابلًا للتطوير. فقد أصبح التوافق غاية بحد ذاته بدل أن يكون وسيلة انتقالية نحو اندماج سياسي أوسع.

ثالثا: نحو إطار إصلاحي – التوافقية المرنة

انطلاقًا من مراجعة الأدبيات والتحليل التطبيقي، يمكن اقتراح مفهوم "الديمقراطية التوافقية المرنة" بوصفه تطويرًا إصلاحيًا للنموذج التقليدي. ويرتكز هذا الإطار على ثلاثة مرتكزات:

تقييد الفيتو دستوريًا: حصر استخدامه في القضايا المصيرية مع اشتراط أغلبية معززة لتفعيله.

تعزيز المساءلة البرلمانية: عبر تقوية لجان الرقابة وتفعيل دور المعارضة.

تحفيز الاندماج الحزبي: من خلال تعديل القوانين الانتخابية بما يشجع القوائم العابرة للهويات.

الهدف من ذلك ليس إلغاء التوافق، بل منعه من التحول إلى نظام جامد، وتحويله إلى صيغة انتقالية ديناميكية تسمح بتطور تدريجي نحو منافسة سياسية وطنية.

الخاتمة

تبين من خلال مراجعة الادبيات ان الديمقراطية التوافقية ليست نموذجا فاشلا بطبيعته، بل اطارا مؤسسيا صمم لضمان الاستقرار في المجتمعات المنقسمة. غير ان غياب آليات الاصلاح التدريجي قد يحولها الى بنية مغلقة تعيد انتاج الانقسام وتضعف مستوى المساءلة السياسية. ومن ثم فإن اصلاح الديمقراطية التوافقية عبر تبني صيغة اكثر مرونة قد يشكل مدخلا

واقعيا لتحقيق التوازن بين متطلبات الاستقرار من جهة ومتطلبات التنافس الديمقراطي من جهة اخرى في المجتمعات المنقسمة.

وبناء على ما طرحه المنظرون المختصون في دراسة التوافقية بوصفها الية لإدارة الحكم في ظل الانظمة الديمقراطية، ولا سيما البرلمانية منها، فإن اغلب الادبيات تشير الى ان التوافقية تمثل مرحلة انتقالية لحين تحقيق قدر من الاستقرار الاجتماعي والسياسي والوصول الى مستوى مقبول من الانسجام بين مكونات المجتمع، وبعد ذلك يمكن الانتقال تدريجيا الى اعتماد الديمقراطية التمثيلية. غير ان هذه العملية تبقى معتمدة بدرجة اساسية على طبيعة النخب السياسية ومكانة الزعامات القيادية داخل النظام السياسي.

وبذلك تتشكل معادلة عكسية مفادها انه كلما كانت تلك الزعامات على درجة عالية من الاهلية والبصيرة السياسية والقدرة على تغليب المصالح الوطنية على المصالح الفئوية والحزبية، انعكس ذلك ايجابا على اداء النظام السياسي من خلال تقليص مظاهر المحاصصة والحد من حالات عدم الاستقرار والتشتت التي قد تنتج عن التوافقية. اما في الحالات التي تغيب فيها هذه السمات القيادية، فإن التوافقية قد تتحول الى بيئة مولدة لعدم الاستقرار والتشتت، كما تصبح الحدود السياسية اكثر عرضة لتدفق التدخلات الخارجية التي تسعى الى التأثير في مسار القرارات والسياسات الحكومية بما يخدم مصالحها.

ومن جانب اخر، تشير هذه المعادلة الى ان النخب السياسية، عندما تمارس دورها بصورة مسؤولة وفاعلة، تمتلك القدرة على تجاوز العديد من العقد السياسية، فضلا عن الاسراع في انجاز التشريعات المهمة التي تخدم الصالح العام، وذلك لما تمتلكه من تأثير توجيهي على كتلها السياسية وقواعدها الشعبية.

وعليه يمكن القول ان التوافقية لا تمثل المشكلة في حد ذاتها، بل ان جوهر المشكلة يكمن في طبيعة القوى التي تتولى ادارتها. فالتوافقية تنشأ في الاصل استجابة لضرورة واقعية داخل المجتمعات المنقسمة التي تعاني من درجات مختلفة من عدم الانسجام الاجتماعي والسياسي، غير ان نجاحها او فشلها يبقى مرهونا بمدى قدرة الفاعلين السياسيين على ادارة حركة المجتمع بصورة مسؤولة ومتوازنة.

كما تبرز هنا معادلة اخرى تتعلق بكيفية توظيف الانقسام المجتمعي داخل العملية السياسية. فبعض القوى السياسية قد تلجأ الى استثمار هذه الخلافات بوصفها مادة انتخابية تخدم مصالحها الحزبية الضيقة، الامر الذي يجعلها غير معنية بتجاوز تلك الانقسامات او ازالة الحواجز العاطفية بين مكونات المجتمع. وفي المقابل، يمكن للنخب التي تمتلك رؤية وطنية واستراتيجية واضحة ان تسهم في تعزيز الاستقرار والانسجام من خلال بناء سياسات تنموية ومؤسسية قائمة على التخطيط والرؤية بعيدة المدى، الامر الذي يحول الشعارات والخطابات العاطفية الى برامج عمل حقيقية تسهم في تحقيق التنمية وبناء الدولة.

وفي ضوء ذلك يمكن القول إن مستقبل الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المنقسمة لا يرتبط فقط بطبيعة تصميمها المؤسسي، بل يتوقف بدرجة كبيرة على سلوك

النخب السياسية ومدى قدرتها على توظيف هذا النموذج بوصفه اداة لإدارة التنوع وليس وسيلة لإعادة انتاج الانقسام. فالتوافقية، عندما تقترن بقيادات سياسية تمتلك رؤية وطنية واستراتيجية واضحة، يمكن ان تشكل جسرا انتقاليا نحو نظام سياسي اكثر اندماجا وتنافسية. اما في حال توظيفها ضمن منطق المحاصصة والصراع الفئوي، فإنها قد تتحول الى بنية جامدة تعيق تطور النظام السياسي وتؤخر مسارات بناء الدولة والمؤسسات.

وبذلك يمكن النظر الى التوافقية لا بوصفها غاية نهائية في تنظيم السلطة، بل باعتبارها مرحلة انتقالية ضمن مسار اوسع لبناء نظام سياسي قادر على استيعاب التعددية المجتمعية وتحويلها من مصدر للانقسام الى رافعة للاستقرار والتنمية السياسية.

إقرار تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب محتمل في المصالح فيما يتعلق بالبحث أو التأليف أو نشر هذا المقال.

التمويل

لم يتلقَ المؤلف أي دعم مالي لإجراء هذا البحث أو تأليفه أو نشره.

البيان الأخلاقي

هذا البحث يتوافق مع المعايير الأخلاقية لإجراء الدراسات العلمية. وقد تم الحصول على موافقة خطية من جميع المشاركين الأفراد المشمولين في الدراسة.

بيان توفر البيانات

البيانات متاحة عند الطلب من المؤلف المراسل.

الشكر والتقدير

لا يوجد شكر وتقدير أفصح به الباحث

المصادر

١- ارنت ليبهارت، ترجمة حسني زينه ،الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، معهد الدراسات الاستراتيجية ، الفرات للنشر والتوزيع ،ط١،العراق بغداد ،٢٠٠٦.

٢- سردار قادر محي الدين، الديمقراطية التوافقية في الدول النامية "دراسة تحليليه للحالة اللبنانية"، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، العراق .

٣- شاكر الانباري ،الديمقراطية التوافقية (مفهومها ونماذجها)،معهد الدراسات الاستراتيجية، ط١، العراق، ٢٠٠٧.

٤- عبد الستار الكعبي، الديمقراطية التوافقية العراق نموذجا، دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، بغداد –العراق ،٢٠١١.

٥- د. رغيد الصلح ، الديمقراطية التوافقية في اطارها العالمي واللبناني ، إصدارات مشروع برنامج الوحدة الانمائي في مجلس النواب اللبناني ، ط١ ، بيروت ٢٠٠٧.

References

1- Arendt Leibhart, translated by Husni Zainah, Consensus Democracy in a Pluralistic Society, Institute for Strategic Studies, Al-Furat Publishing and Distribution, Vol. 1, Baghdad, Iraq, 2006.

2- Sardar Qadir Muhyiddin, Consensus Democracy in Developing Countries: An Analytical Study of the Lebanese Case, Kurdistan Centre for Strategic Studies, Iraq.

3- Shaker Al-Anbari, Consensus Democracy (Its Concept and Models), Institute for Strategic Studies, 1st edition, Iraq, 2007.

4- Abdul Sattar Al-Kaabi, Consensus Democracy: Iraq as a Model, Dar Al-Sayab for Printing, Publishing and Distribution, 1st edition, Baghdad, Iraq, 2011.

5- Dr. Raghid al-Saleh, Consensus Democracy in its Global and Lebanese Context, Publications of the Unity Development Programme Project in the Lebanese Parliament, 1st edition, Beirut, 2007.